

## الإصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

للعقد من أصله لأنه لم يرض فيه بلزوم البيع بخلاف الفسخ بالعيب ونحوه .  
فعلى هذا يرجع بالنماء المنفصل في الخيار بخلاف العيب انتهى .  
ويأتي في خيار العيب هل الحمل والطلع أو الحب يصير زرعاً زيادة متصلة أو منفصلة .  
قوله وليس لواحد منهما التصرف في المبيع في مدة الخيار إلا بما يحصل به تجزئة المبيع  
وإن تصرفاً ببيع أو هبة ونحوهما لم ينفذ تصرفهما .  
اعلم أن تصرف المشتري والبائع في مدة الخيار محرم عليهما سواء كان الخيار لهما أو  
لأحدهما أو لغيرهما قاله كثير من الأصحاب وقطع به جماعة .  
قال في الفروع وفي طريقة بعض الأصحاب للمشتري التصرف ويكون رضي منه بلزومه .  
وقال في القواعد والمنصوص عن الإمام أحمد في رواية أبي طالب أن للمشتري التصرف فيه  
بالاستقلال على القول بأن الملك ينتقل إليه وهو المذهب .  
وعلى الرواية الثانية يجوز التصرف للبائع وحده لأنه مالك ويملك الفسخ انتهى .  
فعلى الأول إن تصرف المشتري فتارة يكون الخيار له وحده وتارة يكون غير ذلك فإن كان  
الخيار له وحده فالصحيح من المذهب نفوذ تصرفه .  
قال في الفروع نفذ على الأصح وجزم به في الكافي والمغني والمحزر والشرح والنظم  
والحاويين والفائق والمنور وغيرهم وقدمه في القواعد الفقهية وقال ذكره أبو بكر والقاضي  
وغيرهما .  
قال الزركشي وقاله أبو الخطاب في الانتصار .  
وعنه لا ينفذ تصرفه وهو ظاهر كلام بن أبي موسى واحتمال في التلخيص